

صفحة الحقائق

ضمان الوصول المتكافئ إلى نظام تطوير القوى العاملة في الدولة

القاعدة النهائية لتعزيز عدم التمييز وتكافؤ الفرص في البرامج والنشاطات التي تتلقى مساعدة مالية بموجب الفصل الأول من قانون الابتكار والفرص للقوى العاملة (إشعار بصياغة قاعدة مقترحة لعدم التمييز وتكافؤ الفرص في القسم 188 في قانون الابتكار والفرص للقوى العاملة، الجزء 38 في قاعدة التنظيمات الفيدرالية رقم 29)

خلفية

يُمثّل نظام تطوير القوى العاملة العمود الفقري للتدريب الوظيفي والتعليم في الولايات المتحدة. فهو يُقدّم للملايين من الباحثين عن عمل والعمال فرصة تعلّم مهارات جديدة والحصول على وظائف جديدة وأفضل. كما يقوم النظام بدور مهم في سوق العمل في بلدنا عن طريق الحفاظ على التواصل بين العمال وجهات العمل، لضمان تمكّن العمال من العثور على وظائف جيدة، وتُمكن أصحاب الأعمال من العثور على العمال المهرة الذين يحتاجونهم للحفاظ على ازدهار الأعمال.

من العناصر الأساسية في نظام تطوير القوى العاملة إمكانية وصول الجميع إليه. يعمل مركز الحقوق المدنية (CRC) في وزارة العمل على ضمان تمكّن كل الناس من الوصول إلى البرامج، والخدمات، والفوائد التي يُقدّمها النظام بشكل متكافئ وبدون تمييز غير قانوني. وهذه المبادئ ضرورية لنجاح نظام تطوير القوى العاملة. وكما قال وزير العمل توماس بيريز "سوف نعلم أنّ أمريكا هي الأقوى بحق عندما ننشر فريق عمل كاملاً".

لقد عمل مركز الحقوق المدنية على تعديل اللوائح التي تُطبّق أحكام تكافؤ الفرص في القانون المتفق عليه للابتكار والفرص للقوى العاملة (WIOA)، والذي أصبح قانوناً سارياً في يوليو 2014، لحماية المشاركين والمستفيدين الآخرين في نظام تطوير القوى العاملة. المستفيدون هم من يستهدف الفصل الأول في قانون الابتكار والفرص للقوى العاملة-البرامج والنشاطات التي تتلقى مساعدة مالية أن يستفيدوا، بما في ذلك المشاركون في البرامج التي يشملها القانون والذين يسعون للمشاركة فيها. المشاركون هم من يتلقون أي مساعدة، أو فائدة، أو خدمة، أو تدريب بموجب برنامج أو نشاط يتلقى مساعدة مالية كلياً أو جزئياً بموجب الفصل الأول في قانون الابتكار والفرص للقوى العاملة. المتلقون هم من يتلقون مساعدة مالية بموجب الفصل الأول في قانون الابتكار والفرص للقوى العاملة من الوزارة مباشرة، أو من خلال حاكم الولاية، أو متلقٍ آخر (بما في ذلك أي طرف حلّ محل المتلقي، أو حصل على تنازل منه، أو نقل ملكية منه). للوصول إلى الفهم الأفضل لتطبيق اللائحة، نحث القراء على الاطلاع على صياغة "القابلية لتطبيق" القاعدة النهائية في القسم 38.2 الخاصة بتعريف "المساعدة المالية" بموجب الفصل الأول في قانون الابتكار والفرص للقوى العاملة في القسم 38.4(x) والقسم 38.4(y)، وتعريف "المتلقي" في القسم 38.4(zz). قد تكون الكيانات المتصلة بنظام تطوير القوى العاملة من المتلقين بموجب القسم 188 في قانون الابتكار والفرص للقوى العاملة والقاعدة النهائية حتى لو لم يتلقوا مساعدة على شكل مال. تنص القاعدة النهائية على أمثلة والمزيد من الشرح.

تنص القاعدة النهائية على تعديلات مهمة للوائح الحالية، والتي لم يتم تعديلها بشكل جوهري منذ عام 1999. ولهذا لا تعكس القاعدة القديمة التطورات الكثيرة في قانون الحقوق المدنية منذ ذلك الوقت، أو التغييرات في إجراءات وعمليات فرض القانون في مركز الحقوق المدنية أو الممارسات الجديدة لدى متلقي التمويل بموجب الفصل الأول في قانون الابتكار والفرص للقوى العاملة والمستفيدين (مثل الاستخدام المعتاد للنظم المستندة إلى الكمبيوتر والإنترنت).

يضمن التعديل إدراك نظام القوى العاملة بالكامل لحقوق الفرص المتكافئة الحالية ومسؤوليات المستفيدين ومتلقي التمويل بموجب الفصل الأول الخاص بالمساعدة المالية في قانون الابتكار والفرص للقوى العاملة. تعمل هذه القاعدة على زيادة تكافؤ الفرص للملايين من طالبي العمل، والمشاركين في التدريب، والمستفيدين من البرامج، وموظفي الجهات المتلقية للتمويل الذين يتعاملون مع نظام تطوير القوى العاملة كل عام. كما تضمن تعديلات القاعدة إتاحة النظام خصوصاً للمعاقين

وذوي الإجابة المحدودة للغة الإنجليزية، والمتحولين جنسياً الذين قد يتعرّضوا لأشكال متعددة من التمييز الجنسي، والحوامل، أو اللاتي أنجبن طفلاً، أو اللاتي لديهن ظروف طبية ذات صلة بالحمل.

ما الجديد في القاعدة النهائية لعدم التمييز والفرص المتكافئة في قانون الابتكار والفرص للقوى العاملة

عمل مركز الحقوق المدنية على تعديل لوائح تطبيق التزامات عدم التمييز وتكافؤ الفرص الواردة في القسم 188 في قانون الابتكار والفرص للقوى العاملة. يحظر القسم 188 التمييز ضد الأفراد في أي برنامج أو نشاط يتبع الفصل الأول في قانون الابتكار والفرص للقوى العاملة-البرنامج أو النشاط الذي يتلقى مساعدة مالية والذي يتضمّن التدريب الوظيفي للبالغين والشباب والبرامج أو النشاطات التي يُقدّمها متلقو تمويل في مراكز التوظيف الأمريكية (مراكز مُجمّعة). لا يجوز لهذه البرامج أو النشاطات أن ترفض تقديم الخدمات أو توفيرها للأفراد بسبب عرقهم، أو لونهم، أو دينهم، أو نوعهم الجنسي، أو أصلهم القومي، أو عمرهم، أو إعاقتهم، أو توجّههم السياسي، أو معتقدتهم. لا يمكن حرمان المستفيدين، والمتقدمين، والمشاركين - حسب تعريفهم في القاعدة النهائية - من الخدمات المشمولة بسبب حالة الجنسية، ولا يمكن حرمانهم من حقوقهم بسبب المشاركة في برنامج أو نشاط يتلقى مساعدة مالية بموجب الفصل الأول من قانون الابتكار والفرص للقوى العاملة. تسري القاعدة على المتلقين لتمويل المساعدة المالية بموجب الفصل الأول من قانون الابتكار والفرص للقوى العاملة وعلى البرامج والنشاطات التي يُديرها شركاء في مركز توظيف أمريكي (شركاء مُجمّعون) في إطار نظام مراكز التوظيف الأمريكي (نظام التسليم المُجمّع)، مثل تأمين البطالة، والمساعدة المؤقتة للأسر المحتاجة، وتعليم البالغين، والمساعدة في تسوية تجارية، وغير ذلك. القاعدة النهائية:

- **تعمل على تحديث بنود عدم التمييز وتكافؤ الفرص لتتماشى مع القانون والمبادئ القانونية الحالية.** ترصد القاعدة التطورات التي وقعت منذ عام 1999 في ظل القوانين التالية، والتي انعكست على القانون الدعوي وعلى اللوائح الصادرة عن الوكالات الفيدرالية الأخرى، بما في ذلك وزارتا العدل والتعليم ومفوضية تكافؤ الفرص الوظيفية:

- الفصل السادس والفصل السابع في قانون الحقوق المدنية لعام 1964؛
- الفصل التاسع في تعديلات التعليم لعام 1972؛
- قانون الأمريكيين المعاقين لعام 1990 وقانون تعديلات قانون الأمريكيين المعاقين لعام 2008؛ و
- القسم 504 في قانون إعادة التأهيل لعام 1973.

- **تضمن الحماية من التمييز بسبب الحمل.** تُوضّح القاعدة أنّ التمييز على أساس الجنس يشمل التمييز على أساس الحمل، والولادة، والحالات الطبية ذات الصلة وفقاً لقانون التمييز في الحمل لعام 1978 والذي أدخل تعديلاً على الفصل السابع في قانون الحقوق المدنية لعام 1964، ويتفق مع الفصل التاسع في تعديلات التعليم لعام 1972.

- **تحمي الوصول الفعلي إلى نظام قوى العمل للأفراد محدودي الإجابة للغة الإنجليزية (LEP).** تُوضّح اللوائح أنّ التمييز على أساس الأصل القومي يشمل عدم تقديم خدمات لغوية لشخص محدود الإجابة للغة الإنجليزية. ولهذا فإنّه بموجب القاعدة، يجب على متلقي التمويل اتخاذ خطوات معقولة لضمان إمكانية وصول الأفراد محدودي الإجابة للغة الإنجليزية بشكل فعلي إلى المساعدات، والخدمات، والتدريب. قد تشمل هذه الخطوات الترجمة الفورية الشفوية والترجمة المكتوبة لكل من المواد الورقية والإلكترونية إلى لغات غير الإنجليزية. يضمن هذا معرفة الأفراد محدودي الإجابة للغة الإنجليزية بالبرامج أو النشاطات المشمولة أو قدرتهم على المشاركة فيها. كما أنّ القاعدة تُوضّح المستندات "الضرورية" والتي يجب تبعاً لذلك ترجمتها إلى اللغات التي يتحدث بها عدد كبير أو قطاع من السكان المؤهلين لتلقي الخدمات أو الذين من المرجّح التعامل معهم. تتطلّب القاعدة من متلقي التمويل أن يُسجّلوا الإجابة المحدودة للغة الإنجليزية واللغة المفضلة لدى المتقدمين الذين يسعون للمشاركة في نظام تطوير القوى العاملة، وذلك للمساعدة على ضمان حصولهم على المعلومات الضرورية لخدمة الأفراد محدودي الإجابة للغة الإنجليزية بفعالية. وفي النهاية، هناك ملحق لهذا القسم الخاص بالإجابة المحدودة للغة الإنجليزية يصف الممارسات الواعدة لمساعدة المستفيدين على التوافق مع التزاماتهم القانونية، ويشمل مكونات خطة لتيسير الوصول الفعّال للأفراد محدودي الإجابة للغة الإنجليزية.

- تضمن وصول المعاقين إلى نظام القوى العاملة عن طريق تعديل اللوائح لتتماشى مع تحديث قانون الحقوق المدنية للإعاقة. تعمل القاعدة على أن تتوافق لوائح مركز الحقوق المدنية مع قانون تعديلات قانون الأمريكيين المعاقين لعام 2008 ولوائح وإرشادات التنفيذ الصادرة عن وزارة العدل إلى جانب لوائح وإرشادات التنفيذ الصادرة عن مفوضية تكافؤ الفرص الوظيفية. إن الصياغة المعدلة للقاعدة تضمن تقديم تفسير واسع لكلمة "إعاقة"، مما سيتيح للمزيد من المعاقين إمكانية تلقي خدمات فعالة من نظام القوى العاملة. كما تقترح القاعدة التعامل مع متطلبات الوصول (مثل الوصول إلى تقنيات المعلومات والإلكترونيات) وحيوانات خدمة المرضى.
- تضمن فهم متلقي التمويل والمستفيدين للنطاق الكامل لمسؤولياتهم وحقوقهم. أجرى مركز الحقوق المدنية تعديلات على إشعار تكافؤ الفرص أو إعلانه ومطلوب من المستفيدين تنفيذها، لضمان معرفتهم ومعرفة الأفراد المشاركين في برامجهم ونشاطاتهم بحدود مسؤوليات عدم التمييز وتكافؤ الفرص والتطورات الأخيرة في القانون. تعكس التغييرات مثلاً أن "الجنس" كأساس محظور للتمييز يشمل الحمل، والولادة، والحالات الصحية ذات الصلة، وحالة التحول الجنسي، والهوية الجنسية، والتنميط الجنسي. وعلى نفس المنوال، تُوضّح التغييرات أن التمييز ضد الأفراد محدوددي الإجابة للغة الإنجليزية يُمثل شكلاً للتمييز بناءً على الأصل القومي.
- تُوضّح بنود الحماية من التمييز الجنسي. تنص القاعدة على أن التمييز على أساس حالة التحول الجنسي، أو الهوية الجنسية، أو التنميط الجنسي يُمثل أشكالاً للتمييز الجنسي وفقاً للتطورات المشابهة في ظل قوانين الحقوق المدنية الأخرى. كما أن القاعدة تُقر بأن التفسيرات الواردة من هذا الجانب في القانون - وخاصة ما يتعلق بالتمييز بناءً على الميل الجنسي - ستواصل التغير. تنص القاعدة تحديداً على أن حظر التمييز على أساس الجنس في القسم 188 يشمل بحد أدنى التمييز الجنسي المرتبط بالميل الجنسي لفرد إذا كان هناك دليل يُبين أن التمييز يستند إلى تنميط جنسي. كما أن مركز الحقوق المدنية يتوقع أن القانون المتعلق بالتمييز الجنسي سيواصل التغير، وسيعمل مركز الحقوق المدنية على مراقبة التطورات القانونية في هذا المجال.
- تعمل على تحسين فعالية برنامج فرض القانون في الوزارة لدعم الامتثال.
 - تعمل القاعدة على زيادة الامتثال من خلال تقديم وصف أوضح لمسؤوليات متلقي التمويل، بما في ذلك مسؤوليات الجهات المتلقية للتمويل فيما يخص مسؤولي تكافؤ الفرص لديها وجمع البيانات المحسّن. إن مركز الحقوق المدنية متاح لتقديم المساعدة الفنية في هذا الخصوص. يمكن لمتلقي التمويل تقديم طلبات المساعدة الفنية إلى مركز الحقوق المدنية على civilrightscenter@dol.gov.
 - تعمل القاعدة على تعزيز حفظ الدفاتر والإجراءات الأخرى لدى المستفيد والشريك والتي تم وضعها لزيادة الامتثال. يتم شرح دور مسؤولي تكافؤ الفرص مثلاً للمساعدة على ضمان حصول هؤلاء الأفراد على الدعم، والسلطة، والموارد الضروريين للقيام بمسؤولياتهم.
 - تعمل القاعدة على زيادة مسؤوليات المراقبة المتاحة لحكام الولايات لتحسين قدرة الحاكم على التعرف على التمييز الممنهج والتعامل معه عن طريق المطالبة بمراقبة سنوية بدلاً من المراقبة "الدورية" الحالية.